



المركز المصري للدراسات الاقتصادية

ECES

The Egyptian Center for Economic Studies

تأمين الاقتصاد المصري ضد تقلبات الأسعار العالمية للقطن

الدكتورة أمنية حلمي
جامعة القاهرة

إبريل 2001

القضايا الرئيسية

1. طبيعة المشكلة

2. سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للقطن: تجارب بعض الدول

3. السياسة المطبقة حالياً في مصر

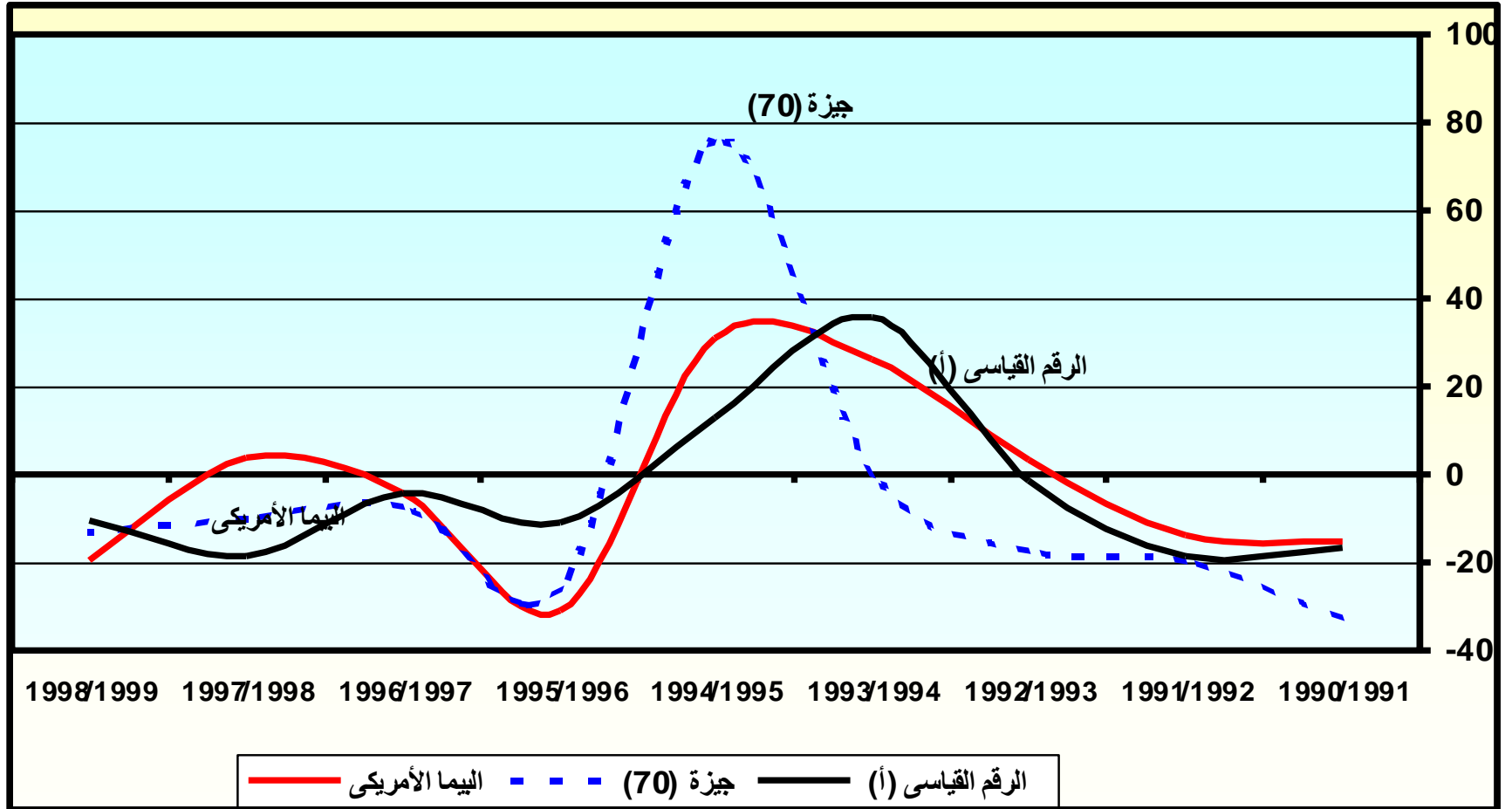
4. المقترحات

1. طبيعة المشكلة

- حدة تقلبات الأسعار العالمية للقطن
- عدم وجود سياسة مثلى لمواجهة هذه التقلبات

1. طبيعة المشكلة

• حدة تقلبات الأسعار العالمية للقطن



1. طبيعة المشكلة

عدم وجود سياسة مثلى لمواجهة هذه التقلبات

- موارد كبيرة (مالية وإدارية ومؤسسية ومهارات فنية و...)
- توزيع المنافع والتكاليف بين المتعاملين فى السوق
- تعدد السياسات المطبقة فى الدولة الواحدة (المكسيك) وتطبيق نفس السياسة فى دول مختلفة (الولايات المتحدة والصين والمكسيك ومصر)

2. سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للقطن: تجارب بعض الدول

تحديد أسعار الحد الأدنى للشراء (أسعار الضمان)

لها مزايا ولكنها قد تؤدي إلى ...

- تكلفة مالية وإدارية كبيرة مع صعوبة توقع حجم التكلفة.
- تحمل الحكومة وحدها مخاطر تقلبات الأسعار
- عزل المزارعين عن الأسعار العالمية وإنعدام الحافز على رفع الكفاءة.

2. سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للقطن: تجارب بعض

الدول

الدعم المباشر لدخول المزارعين

لها مزايا ولكنها قد تؤدي إلى ...

- تكلفة مالية وإدارية على الحكومة
- صعوبة تحديد مستحقي الدعم وعدالة توزيعه
- عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة

2. سياسات مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للقطن: تجارب بعض الدول

المشتقات المالية

لها مزايا ولكنها تتطلب شروط من الصعب تحقيقها في كثير من الدول
النامية...

- مهارات فنية متخصصة للتعامل مع البورصات العالمية
- سوق محلية كفاء وبنية أساسية مناسبة لتوفير المعلومات والاتصالات
- إطار مؤسسى وسيط بين المزارعين والبورصات العالمية

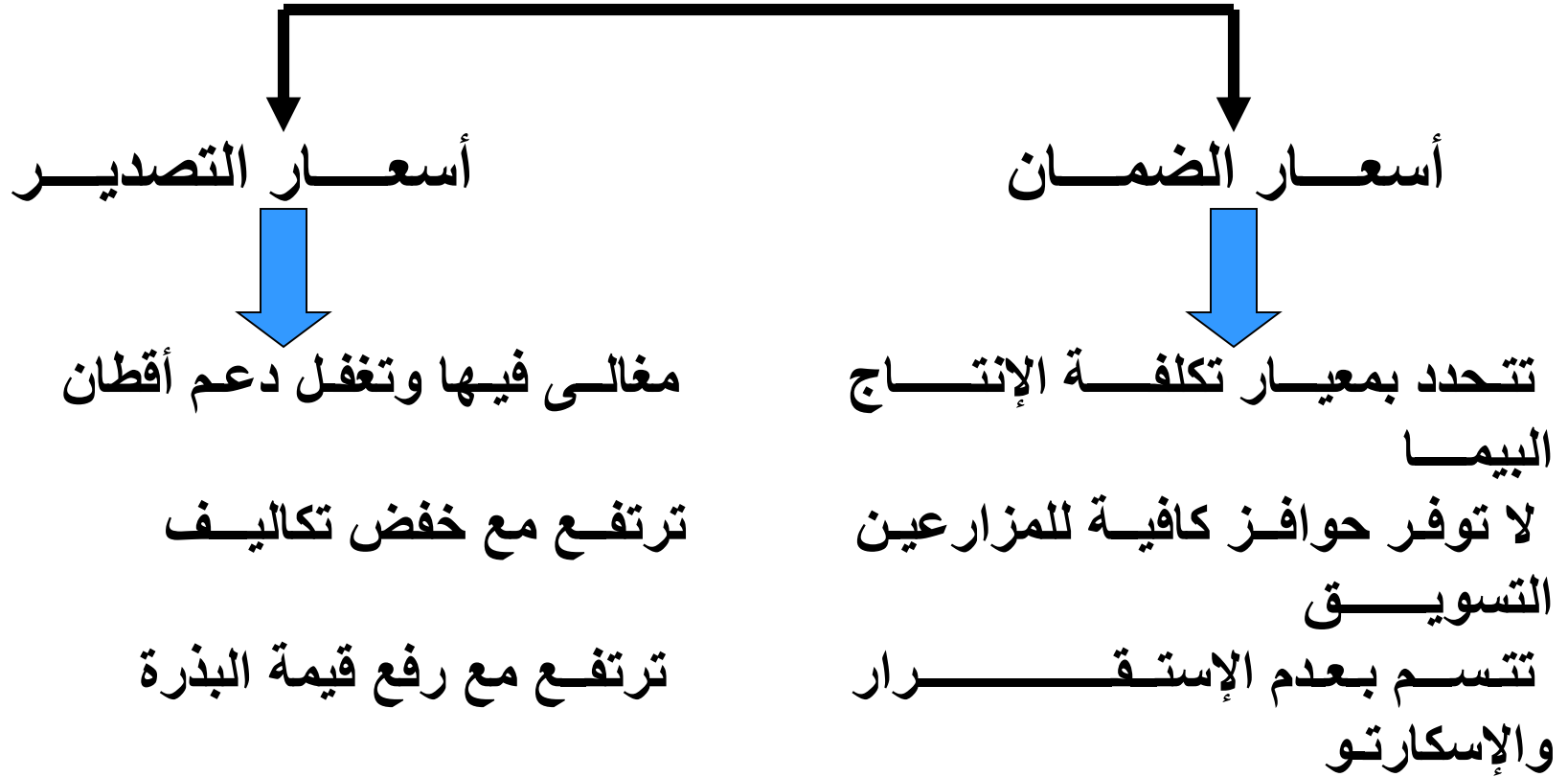
3. السياسة المطبقة حاليا فى مصر لتسعير القطن

ثلاثة أبعاد رئيسية 000

- السياسة السعرية
- النظام التسويقي
- الإطار المؤسسى

3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

السياسة السعرية



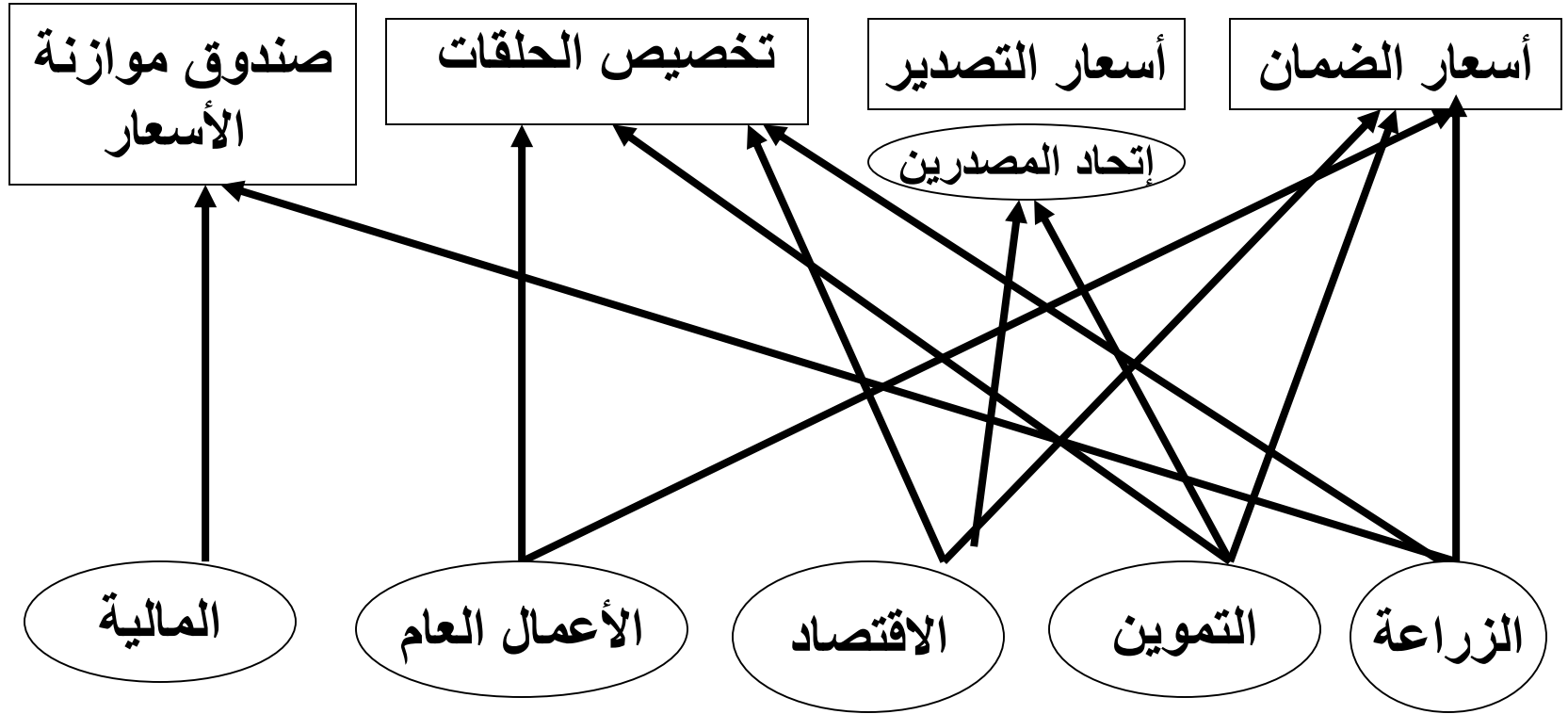
3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

النظام التسويقي

- تخصيص حلقات التسويق إداريا
- عدم الإتساق بين توقيتى تخصيص الحلقات وتوافر المعلومات عن الأسعار
- قصر كل حلقة على مشتر واحد
- شراء جبرى لكل القطن المورد للحلقة بغض النظر عن النوعية

3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

الإطار المؤسسي



3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

مرحلة تنفيذ السياسة	مرحلة رسم وإدارة السياسة	مرحلة اتخاذ القرار	
الجهات المنفذة	اللجان المختصة	الوزارات المعنية	
<ul style="list-style-type: none">8 جهات لتجميع وتسويق القطن لحساب المزارعين141 شركة شركة مسجلة كتاجر7 شركات للحلج24 شركة غزل19 شركة تصدير	<ul style="list-style-type: none">الجنة الإشرافية على القطناللجنة الدائمة (للإشراف على تخصيص وإدارة الحلقات)اللجنة الفنية (لفرز القطن وتحديد الرتب والتصافى)لجنة الشركة القابضة للقطن ولاغزل والنسيجلجنة تسهيل تداول الأقطان الشعيرلجنة إدارة اتحاد المصدرينلجنة بورصة البضاعة الحاضرةلجنة تنظيم تجارة القطن بالداخللجنة حساب المدفوعات	<ul style="list-style-type: none">مجلس القطنالشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابسالبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعىاتحاد المصدرينبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل)	<ul style="list-style-type: none">وزارة الزراعةوزارة الاقتصادوزارة التمويينوزارة الأعمال العاموزارة المالية
	التعويضية		

3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

إنعكاساتها على 000

- المزارعين
- التجار
- الحكومة
- الاقتصاد القومي

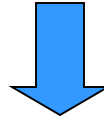
3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

إنعكاساتها على 000



3. السياسة المطبقة حاليا في مصر لتسعير القطن

إنعكاساتها على 000



الاقتصاد القومي

- إرتفاع تكاليف إنتاج المغازل المحلية
- تراكم المخزون
- تدهور أداء الصادرات
- زيادة الواردات

4. المقترحات

حالياً

- نحو إدارة أفضل لسياسة أسعار الحد الأدنى للشراء (أسعار الضمان) المطبقة حالياً في مصر

مستقبلاً

- التحرك نحو الدعم المباشر لدخول المزارعين
- استخدام المشتقات المالية

4. المقترحات

حالياً

بالنسبة للتسعير

- ربط أسعار الضمان بالمتوسط المتحرك للأسعار العالمية
- تخفيض أسعار الضمان بعد فترة زمنية محددة وبنفس متوسط معدل زيادة الإنتاجية المحقق في السنوات الثلاث السابقة مثلاً
- مرونة تسعير الصادرات المصرية وبصورة تنافسية مع أقطان البيما
- إلغاء التحديد الإداري لمصاريف التسويق والإعداد للتصدير

4. المقترحات

حالياً

بالنسبة للتسويق

- تخصيص الحلقات وفقاً لمناقصات تنافسية
- تخصيص كل حلقة لعدد من التجار المتنافسين
- تشجيع المغازل المحلية على الشراء المباشر من المزارعين
- تشجيع العلاقات المباشرة بين إتحاد المصدرين وجمعيات منتجي القطن

4. المقترحات

حالياً

بالنسبة للإطار المؤسسي

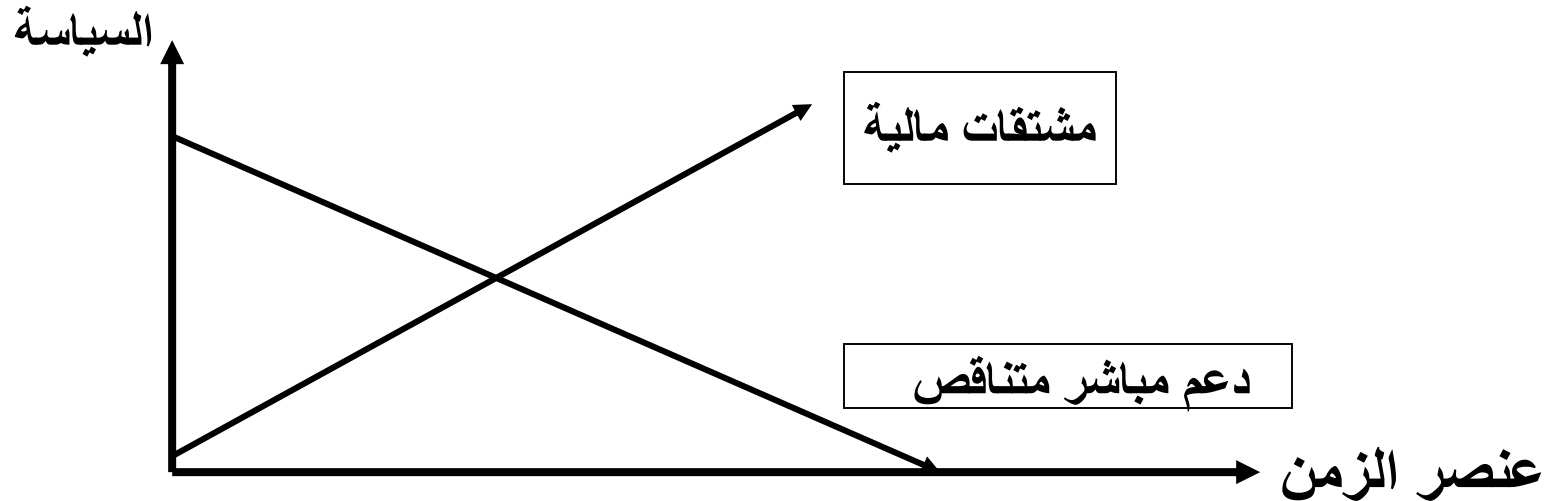
- جهة وحيدة لرسم السياسة السعرية للقطن
- التمويل الذاتي لصندوق موازنة الأسعار برسم إشتراك سنوي من كافة الأطراف المستفيدة
- خصخصة تدريجية لشركات القطاع العام لتجارة القطن

4. المقترحات

مستقبلاً

استخدام المشتقات المالية

برنامج للدعم المباشر لدخول المزارعين
له أفق زمني محدد مسبقاً



4. المقترحات

مستقبلاً

برنامج للدعم المباشر لدخول المزارعين

- تسجيل المزارعين والأراضي المستحقة للدعم، مسبقاً
- تحديد واضح لحقوق كل من ملاك ومستأجرى الأرض
- تحديد الأفق الزمني للبرنامج
- ربط الدعم بالأسعار العالمية وتحديد حد أقصى له
- التناسب العكسي بين الدعم والمساحة المنزرعة بعد حد معين

4. المقترحات

مستقبلاً

استخدام المشتقات المالية

- برنامج إختياري لتوفير أسعار الضمان للمزارعين الراغبين في شراء عقود

تأمين

ضد تقلبات الأسعار مقابل رسم مالى محدد مسبقاً

- دعم مالى وزمنى محدد من الحكومة

- شراء الحكومة نيابة عن المزارعين، مشتقات مالية من إحدى البورصات

العالمية للقطن

2. التأمين ضد تقلبات الأسعار، باستخدام المشتقات المالية

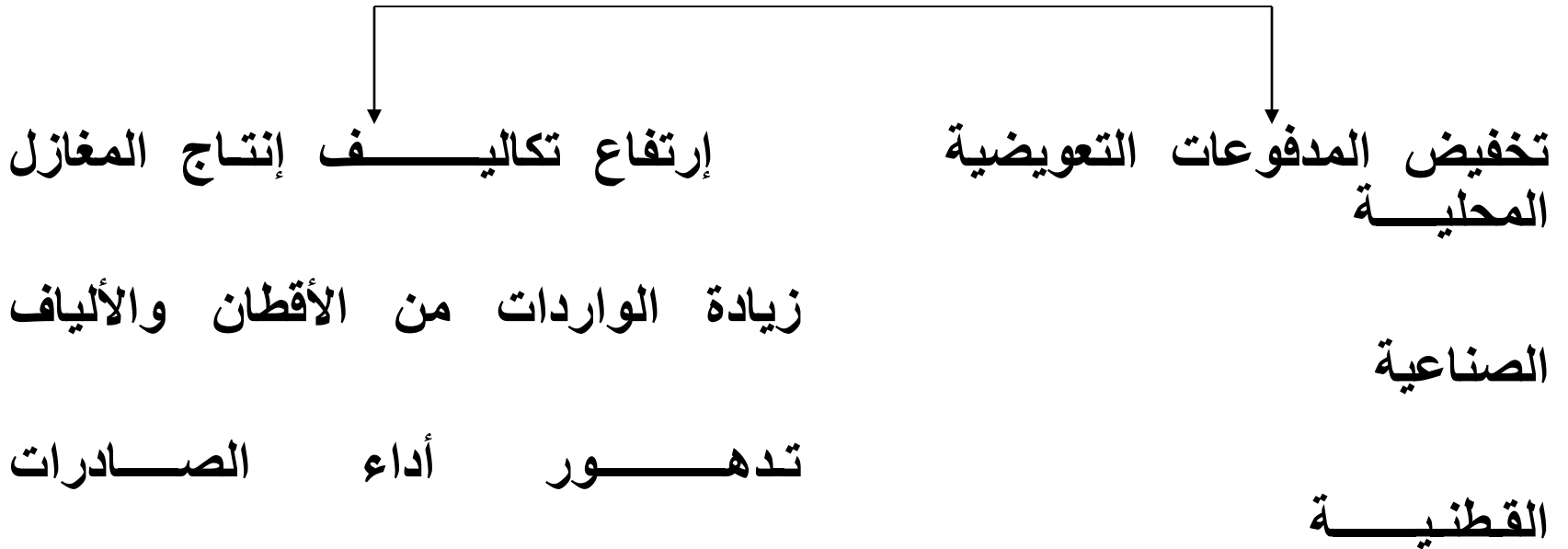
- نقل عبء مخاطر التقلبات في الأسعار إلى جهات أكثر رغبة وقدرة على تحملها في البورصات السلعية العالمية
- الحكومة وسيط بين المزارعين والبورصات السلعية العالمية
- برنامج إختياري لشراء بوليصة تأمين ضد التقلبات غير المتوقعة في الأسعار العالمية برسم مُحدد مسبقاً وبدعم مالى وزمنى محدود من الحكومة

3. السياسة السعرية للقطن المتبعة حالياً في مصر

- أسعار الضمان محددة وفقاً لمعيار تكلفة الإنتاج
- معزولة تماماً عن الأسعار العالمية
- لا توفر حوافز كافية للمزارعين لتحسين كفاءتهم الإنتاجية
- لا تأخذ في الاعتبار صافي الإيرادات من دورة القطن وغيرها من الدورات الزراعية البديلة.
- تتميز بعدم الاستقرار، ولا تعلن كل عام

3. السياسة السعرية للقطن المتبعة حالياً في مصر

- أسعار التصدير المعلنة مغالى فيها وغير مرنة نسبياً
- إغفال الدعم الأريكى لأقطان البيما
- تحديد إدارى لتكاليف التسويق والإعداد التصدير وقيمة البذرة والإسكارتو



تدعيم المخزون من الأقطان فائقة

3. النظام التسويقي للقطن المتبع حالياً فى مصر

- تخصيص حلقات التسويق إدارياً بين القطاعين العام والخاص ودون منافسة سعرية، ولصالح القطاع العام
- تخصيص الحلقات قبل توافر معلومات عن أسعار التصدير والمدفوعات التعويضية
- تخصيص كل حلقة لمشتري وحيد
- شراء جبرى لكل القطن المورد بغض النظر عن النوعية

3. الإطار المؤسسى للقطن حالياً فى مصر

• ستة وزارات تؤثر بصور مباشرة وغير مباشرة على السياسة السعرية للقطن فى مصر

• صندوق موازنة الأسعار... موارد المالية مصدرها ومدى قابليتها للإستمرار؟

4. المقترحات... نحو إدارة أفضل للنظام الحالي

4. المقترحات... نحو إدارة أفضل للنظام الحالي

4. المقترحات... نحو إدارة أفضل للنظام الحالي



4. المقترحات... الإتيان نحو الدعم المباشر للدخول

شروط مسبقـة...

- تسجيل المزارعين والأراضي المستحقة للدعم
- تحديد واضح لحقوق كل من ملاك ومستأجرى الأرض
- تحديد الأفق الزمني للبرنامج
- ربط الدعم بالأسعار العالمية
- تحديد حد أقصى للدعم
- تناقص الدعم بعد زيادة المساحة المنزرعة عن حد معين

4. المقترحات.. إستخدام المشتقات المالية (عقود الإختيار)

توفير أسعار الضمان للمزارعين الراغبين في شراء عقود تأمين ضد التقلبات غير المتوقعة في الأسعار العالمية مقابل رسم مالى محدد مسبقاً وبدعم مالى وزمنى محدود من الحكومة.

قيام الحكومة بشراء عقود الإختيار من أحد البورصات العالمية للقطن، نيابة عن المزارعين

2. آثار السياسة السعرية للقطن المطبقة حالياً في مصر على الحكومة

• ضرورة تخصيص أرصدة مالية لدعم الأسعار غير محددة القيمة مسبقاً، متزايدة مع كل تدهور في الأسعار العالمية للقطن، ولأجل غير معلوم

• الحكومة تتحمل المخاطر السعرية وحدها نيابةً عن جميع الأطراف الأخرى المستفيدة من التعامل في القطن

• صعوبة إجراء أية تعديلات في أسعار الضمان عندما تتدهور الأسعار العالمية

2. آثار السياسة السعرية للقطن المطبقة حالياً في مصر على الاقتصاد القومي

- ضعف القيمة الفعلية للصادرات المصرية من الأقطان عن القيمة الممكنة
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمغازل المحلية
- تشجيع إستيراد الغزول القطنية منخفضة التكلفة والألياف الصناعية
- تراكم المخزون من الأقطان

تأمين الاقتصاد المصري ضد تقلبات الأسعار العالمية للقطن ... تثبيت الأسعار المحلية للقطن

- مرتفع التكلفة: أرصدة مالية غير معروفة مسبقا ولفترة زمنية غير محددة، وتتحملها الحكومة وحدها نيابة عن كافة الأطراف المستفيدة من التعامل في القطن.
- غير فعال: التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية، استمرار آثار أية صدمة سعرية لسنوات طويلة.
- عزل مزارعي وتجار القطن عن الأسعار العالمية: سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.
- عدم تحفيز المزارعين على إنتاج أقطن مرتفعة النوعية.

الدعم المباشر لدخول المزارعين

- إتخاذ قرارات إنتاجية رشيدة اقتصادياً مستندة إلى أسعار السوق ومستقلة عن الدعم.
- كيف تحتوى الحكومة التكلفة المالية لهذا الدعم؟
 - * من يستحق الدعم؟
 - * مقدار الدعم؟ وهل هناك حد أقصى له؟
 - * الدعم ... إلى متى؟
- كيفية التأمين ضد مخاطر التقلبات فى الأسعار العالمية للقطن؟

التأمين ضد التقلبات السعرية للقطن باستخدام المشتقات المالية

- التأمين ضد التقلبات غير المتوقعة في الأسعار العالمية للقطن.
- نقل عبء المخاطر السعرية من داخل الاقتصاد المصرى إلى القادرين والراغبين على تحملها في البورصات العالمية للمواد الأولية.
- عقود الإختيار: تأمين ضد التقلبات غير المواتية في الأسعار مع إمكانية الاستفادة من التحركات الإيجابية لها.
- الحكومة تشتري عقود الإختيار نيابةً عن مزارعى القطن، بمقابل رسم إشتراك في برنامج للتأمين السعري، محدد مسبقاً.
- ما هو الإطار المؤسسى اللازم للتعامل الكفاء والفعال في البورصات العالمية للمواد الأولية؟

السياسة السعرية للقطن المطبقة حالياً في مصر...

إرتفاع تكاليف إنتاج المغازل المحلية

زيادة الواردات من الأقطان والألياف الصناعية
تدهور أداء الصادرات القطنية
تراكم المخزون من الأقطان فائقة الطول

السياسة السعرية

• أسعار الضمان :

* محددة أساساً بتكلفة الإنتاج ومعزولة عن الأسعار العالمية.

* لاتحفز مزارعي القطن على بذل مزيد من الجهد لزيادة الإنتاجية.

* عدم التوازن بين ربحية دورة القطن وربحيات الدورات البديلة.

أسعار التصدير:















تثبيت الأسعار المحلية 00 ومرتفع التكلفة وغير قابل
للإستمرار. لماذا؟

- يؤدي إلى الإنعزال عن الأسعار العالمية، وسوء تخصيص للموارد الاقتصادية يجعل من الصعب تحديد حجم الموارد المالية اللازمة للتثبيت
- يحمل الحكومة وحدها مخاطر التقلبات فى الأسعار